الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.27

Distr.: GENERAL

19 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ز) دور المرأة في التنمية

(ح) تنمية الموارد البشرية

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(ب) الأعمال التجارية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(ز) دور المرأة في التنمية (A/52/300 و A/52/345 و A/52/413)

(ح) تنمية الموارد البشرية (A/52/413 و A/52/540)

١ - **السيدة كينغ** (الأمين العام المساعد، والمستشار الخاص لمسائل الجنسين والنهوض بالمرأة) عرضت البند ٩٧ (ز) من جدول الأعمال و التقرير A/52/345 عن المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية ويركز التقرير على إدماج منظور الجنس في السياسات الاقتصادية.

٢ - وقالت إن هذا التقرير يعتمد على التقارير السابقة، وعلى منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، وأعمال لجنة مركز المرأة، ولا سيما الاستنتاج المتفق عليه ٣/١٩٩٧ عن المرأة والاقتصاد بالإضافة إلى الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والهدف المتمثل في أن المساواة بين الجنسين هدف يتحمل مسؤوليته المجتمع برمته يفترض أن وزارات العدل والمالية والاقتصاد وما شابه ذلك، وجميع مؤسسات الأمم المتحدة وكل الوفود في لجان الجمعية العامة، وليست الوفود الممثلة في اللجنة الثالثة فحسب، يجب أن تضع في الاعتبار الآثار المترتبة على قراراتها السياسية بالنسبة للمرأة، ولا تترك مهمة النهوض بالمرأة إلى المنظمات النسائية وحدها. فقد قررت وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين، ولمراعاة منظور الجنس في مشاريعها وبرامجها. وينطبق ذلك أيضا على البنك الدولي.

٣ - ومضت قائلة إن دراسة المواضيع الثلاثة التي ركز عليها بصفة خاصة التقرير (العمل غير المدفوع الأجر في السياسات، ونوع الجنس والسياسات المالية، ونوع الجنس وسياسات تحرير التجارة) أظهرت أن العمليات الاقتصادية أدامت في كثير من الأحيان عدم المساواة بين الجنسين وأن للعوامل المتعلقة بنوع الجنس تأثير على نتائج كثير من السياسات الاقتصادية.

٤ - ويكفي في هذا الصدد ذكر مثلين. أولا، بسبب التفاعل بين البطالة ومعدل الإخصاب، يشكل تعليم الفتيات متغيرا اقتصاديا كليا أساسيا. ولكن هذا التعليم يعرقله التقسيم الصارم للعمل المنزلي الذي يفرض على المرأة مهام كثيرة جدا. ولذلك يتطلب تطوير التعليم استثمارات في قطاعات أخرى. ومن ناحية أخرى كيف يمكن للفلاحات اللاتي لا يحصلن على التعليم، وليست لهن موارد اقتصادية، ولا يستطعن الحصول على ائتمانات الاستفادة من التدابير التشجيعية التي تستعملها الحكومات لتحديث القطاع الزراعي؟ والتحليلات التي تمت في هذا المجال غير كاملة بعد، وينبغي متابعتها.

٥ - وأضافت قائلة إذا أريد لسياسة النمو الاقتصادي أن تكون فعالة فيجب الاستثمار في رأس المال البشري، أي في النساء والفتيات على قدم المساواة مع الرجال والفتيان. ويفترض دمج منظور الجنس في السياسات الاقتصادية الرئيسية اعتماد التدابير اللازمة للتوصل إلى توازن بين الجنسين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، لا سيما في الكيانات المتعددة الأطراف التي تعمل في مجال التنمية، بالإضافة إلى وضع إحصاءات موثوقة موزعة بحسب الجنس، وطرائق نظرية للتحليل تميز بين الجنسين.

٦ - ويؤمل أن اللجنة الثانية ستضع في الاعتبار موضوع دمج منظور الجنس في السياسات الاقتصادية الرئيسية في جميع البنود الموضوعة على جدول أعمالها.

٧ - **السيد لورانس** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أشار إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يقدم لها تقريرا عن تنفيذ القرار ١٠٥/٥٠ في دورتها الثانية والخمسين وأن يهتم بصفة خاصة بالتدابير الجديدة التي تتخذها مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما في مجال التنسيق بين المنظمات.

٨ - ويشير هذا التقرير (A/52/540) إلى تطورين هامين حدثا في الآونة الأخيرة ويتعلقان من ناحية بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تنسيق المساعدة المقدمة إلى البلدان في مجال متابعة المؤتمرات العالمية الرئيسية ومن ناحية أخرى بمجموعة المقترحات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة التي أعلنها الأمين العام والتي يجري الآن تنفيذها.

٩ - وأنشئت في عام ١٩٩٥، أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات، وتمكنت هذه الأفرقة من تعزيز التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وينبغي الإشارة بصفة خاصة إلى تنمية الموارد البشرية، وإدماج شواغل القطاعين التعليمي والصحي في الالتزام السادس للإعلان المعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي أدى إلى تفاعل تعاوني بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية. ويؤدي أيضا إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، المنشور في آب/أغسطس ١٩٩٧، دورا رئيسيا في عملية المتابعة على الصعيد القطري. وقد تم التأكيد على المشاركة المتزايدة للمجتمع الدولي في إدارة الشؤون العامة، وأعطت الأعمال التي اضطلعت بها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية التي يرأسها صندوق الأمم المتحدة للسكان مغزى عمليا جديدا لهذا النهج الذي يشمل المزيد من القطاعات. كما أن مبدأ ٢٠/٢٠ بدأ تطبيقه في عدة بلدان من خلال العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١٠ - وتتصل عدة مواضيع جديدة اتصالا مباشرا بسياسات وممارسات تنمية الموارد البشرية، لا سيما إعادة تقييم نماذج الإنتاج والاستهلاك بمساعدة مفهوم سبل العيش المستدامة الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشكل هذا المفهوم منطلقا جيدا للاستراتيجيات التي تعتمد عليها تنمية الموارد البشرية.

١١ - وتتطلب ضرورة تحسين ظروف المعيشة مفهوما عالميا وأكثر منهجية للقطاعات المعنية بتنمية الموارد البشرية. ويجب أن ترسخ استراتيجية سبل العيش المستدامة جذورها في المجتمعات المحلية وهياكل الإدارة،

والمجتمع المدني برمته. وهذا المفهوم مفيد بصفة خاصة بسبب عالميته ويستطيع أن يعطي توجيها جديدا لمكافحة الفقر. غير أنه ينبغي الانتباه إلى أن هذا المفهوم هو أحد المفاهيم الجديدة التي لم تكد البلدان ومؤسسات الأمم المتحدة تبدأ بدراسته وتطبيقه.

١٢ - وقد اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاريف الأولية والتمهيدية لمصطلح "سبل العيش المستدامة" في مذكرة مقدمة إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعمالة وسبل العيش المستدامة. وللجمعية العامة أن توصي بأن يقدم لها في ١٩٩٧-١٩٩٨ تقرير آخر أكثر تفصيلا عن تنفيذ القرار ١٠٥/٥٠.

١٣ - **السيد شوماخير** (لكسمبرغ): قال متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي وباسم البلدان التالية: استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، بالإضافة إلى النرويج التي انضمت إليها إنه يشكر الأمين العام على التوصيات العملية الواردة في التقرير A/52/345، ويلاحظ في الوقت نفسه أن من الأساسي تكثيف العمل الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرصة للمرأة للحصول على الموارد الانتاجية. وبالفعل، يشكل تعزيز استقلالية المرأة عاملا أساسيا في مكافحة الفقر. ولتأمين الفعالية، ينبغي أن تكون هناك استراتيجية للتنمية الاقتصادية تضع في الاعتبار مساهمة المرأة وإيجاد الظروف اللازمة للسماح لها باستخدام إمكانياتها على قدم المساواة مع الرجل.

١٤ - وأضاف قائلا إنه يؤيد ما يدعو إليه التقرير وهو أن جميع السياسات الاقتصادية يجب أن ترمي إلى المساواة بين الجنسين، ويجب أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لتسهيل فرص وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم وكلها شروط ضرورية لتحقيق هذه المساواة. ويجب أن تواصل مؤسسات الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة عملها على جميع المستويات في مجال المساواة بين الرجل والمرأة. وفي هذا الصدد فإن الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بمسألة اتخاذ إجراء يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع البرامج السياسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كلها استنتاجات مرضية جدا.

١٥ - وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه للتأخر في نشر التقرير (A/52/540) نظرا لأهمية الموضوع، ذلك أن التنمية المستدامة تفترض التنمية البشرية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي إيلاء أهمية رئيسية للتعليم الابتدائي، ولا سيما تعليم الفتيات، وتقديم الرعاية الصحية الأولية. ومما يدعو إلى الأسف أن ثلثي الأميين في العالم هم من النساء، ولذلك فإنهن مستبعدات من التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع. وسيعتمد تحسين تنمية الموارد البشرية على الإرادة السياسية لكل دولة، وتدعمها في ذلك بحسب الحاجة المعونة الخارجية.

١٦ - **السيدة هال** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه وفقا لمنهاج عمل بيجين، اتخذت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تدابير لإشراك المرأة في مرحلة تخطيط السياسات الاقتصادية، لأن قصر اشتراك المرأة على مرحلة التنفيذ يعني عدم الاكتراث إلا بآثار القوى الاقتصادية على المرأة بدلا من الاعتراف بالدور

الأساسي الذي تؤديه في تشكيل هذه القوى نفسها. ويجب بصورة منهجية تحسين ممارسة الحقوق، والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية للمرأة مع توضيح أن ذلك يخدم أيضا المصلحة العامة.

١٧ - وأضافت أن المجلس المشترك بين الوكالات والمعني بالمرأة الذي أنشأه رئيس الولايات المتحدة للإشراف على تطبيق منهاج عمل بيجين شكل فريقا عاملا معنيا بالمسائل الاقتصادية العالمية، ومهمته تحديد التفاعلات الكثيرة بين المصالح الخاصة بالمرأة والسياسات العامة من أجل تحقيق الهدف المشترك وهو السماح لجميع أفراد المجتمع بالاستفادة من التغيرات الاقتصادية.

١٨ - ويؤكد تقرير الأمين العام على مساهمة المرأة في الاقتصاد من خلال العمل غير المدفوع الأجر: فالواقع أن الولايات المتحدة تعتبر أن عدم حساب قيمة هذا العمل في البلدان التي لديها قطاع كبير مواز يعطي صورة خاطئة للسياسة الإنتاجية. ففي الولايات المتحدة، يعتزم مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل القيام بدراسة لقياس هذا النوع من العمل. وترى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن زيادة دخل المرأة نتيجة تحرير المبادلات التجارية سيسمح على المدى الطويل للأسر بالاستثمار استثمارا أكبر في تعليم أطفالها وفي رعايتهم الصحية، وسيجعل أفراد الأسرة أفرادا منتجين ومحترمين في المجتمع.

١٩ - ولم يعد هناك حاجة إلى إثبات أهمية تعليم المرأة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. فتعليم الأطفال يعتمد على مستوى تعليم الأمهات: وعدم الاستثمار في هذا القطاع يعني خفض الناتج القومي الإجمالي.

٢٠ - وتؤيد الولايات المتحدة توصيات الأمين العام التي تراعي البعد النسائي في السياسات الاقتصادية، أثناء مراحل وضع البرامج وتطبيقها وتقييمها فضلا عن مرحلة وضع السياسات، كما تؤيد اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق توازن بين الجنسين في اتخاذ القرارات السياسية، وتؤيد كذلك عملية إيجاد بيئة تمكينية تتيح الفرص للنساء للتعبير عن احتياجاتهن، وأخيرا تؤيد عملية تحسين البيانات الإحصائية وتفصيلها بحسب الجنس.

٢١ - **السيد سافواستيانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على تنمية الموارد البشرية وعلى زيادة دور المجتمع المدني في التنمية. ويجب أن تعتمد على هذه الاعتبارات مؤسسات الأمم المتحدة في المساعدة التي تقدمها للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بالإضافة إلى تنفيذ قرارات المؤتمرات الكبرى مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والموئل الثاني. ومما يدعو إلى الاغتباط أن البرامج والصناديق المكلفة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة قدمت المساعدة في هذا المجال.

٢٢ - وللأسف، لا يستطيع الوفد الروسي أن يتحدث عن هذا الموضوع دون إبداء بعض الملاحظات على تقرير الأمين العام (A/52/540) لأنه كما حدث في الماضي لم يصله في الوقت المناسب، وهذا أمر يؤسف له.

٢٣ - وقال إن الوفد الروسي يعلق أهمية كبيرة على المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية ويعرب عن سروره للاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الخطوات الرامية إلى تحقيق

المساواة بين الجنسين في جميع البرامج السياسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لأنها تتضمن توصيات ملموسة قادرة على توجيه عمل الأمم المتحدة.

٢٤ - ودعت الجمعية العامة في قرارها ١٠٤/٥٠ الحكومات إلى وضع طرائق تراعي منظور الجنسين في وضع السياسات. ويتضمن تقرير الأمين العام (A/52/345)، في هذا الصدد، توصيات عملية تستطيع البلدان ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستفيد منها.

٢٥ - **السيدة كوي ينغ** (الصين): قالت إن النساء يمثلن قوة دفع للتنمية البشرية، وإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من غير مشاركتهن الفعلية، تصبح بعيدة المنال. وأضافت أن المجتمع الدولي يتفهم بشكل أفضل، منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الدور الذي تقوم به المرأة في التنمية، ويسعى جاهدا إلى تسهيل إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المرأة وإلى النهوض بها وتعزيز مشاركتها في التنمية. ولكن هذا الهدف ما زال بعيد المنال في مناطق كثيرة من العالم لم تتوفر فيها بعد الظروف الملائمة للمرأة.

٢٦ - وأردفت قائلة إن الحكومة الصينية تولي اهتماما كبيرا للمساواة بين الجنسين وللمشاركة الفعلية للمرأة في المجالات السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي وتأمل أيضا أن تتقيد الحكومات والمجتمع الدولي بالالتزامات التي اتُّخذت في مؤتمر بيجين بمساعدة هيئات الأمم المتحدة، ويتعين على هذه الهيئات أن تستمر في قيامها بدور فاعل في هذا الشأن.

٢٧ - واستطردت قائلة إن تنمية الموارد البشرية تمثل أيضا هدفا أساسيا للحكومة الصينية. فتوفر اليد العاملة المثقفة والمؤهلة هو المحرك للتقدم العلمي والتقني، والمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحديث الصين يتوقف إلى درجة كبيرة على ذلك، ولذلك فإن الصين تُبجِّل من الآن فصاعدا التعليم، ولا سيما التدريب المهني، وتضع سياسات تهدف إلى تشجيع المواهب ومكافأتها. إن من واجبها بالفعل تحسين نوعية مواردها البشرية الضخمة لتكييفها مع احتياجات البلد المتمثلة في الانفتاح والتقدم التقني، والتكيف الهيكلي، ولتعزيز مصالح الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين.

٢٨ - وعبَّرت عن أملها في أن تستمر هيئات الأمم المتحدة في تمسكها على سبيل الأولوية بتحسين تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية وبتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

٢٩ - **السيد ويلموت** (غانا): قال إن مراعاة الأبعاد المميزة لكل من الجنسين في وضع السياسات الاقتصادية ما هو إلا إحدى طرق إشراك المرأة في التنمية. وهو يرى في هذا الشأن أن التقرير A/52/345 لا يركز بما فيه الكفاية على التدابير التي يمكن اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز دور المرأة في عملية اتخاذ القرارات، وفي التعليم والتدريب. بيد أن المرأة في البلدان النامية لن يمكنها أن تستفيد من التدابير الرامية إلى إدماج منظور يراعي الأبعاد المميزة للجنسين عند وضع السياسات الاقتصادية ما لم تحظ المرأة بالتعليم والتدريب المناسبين. وبالإضافة إلى ذلك فإن التقرير يعطي الانطباع بأن كل النساء يواجهن نفس العقبات دون أن يأخذ بعين الاعتبار الفوارق الإقليمية في العالم ومستويات التنمية الفعلية. وأضاف أنه ينبغي مستقبلا اعتماد

نهج يكون أكثر انسجاما بالتركيز على العلاقة القائمة بين المسألة المشمولة بالدرس وكل المسائل الأخرى المعروضة على اللجنة. وأكد أن هذه الانتقادات ليس الغرض منها، بأي حال من الأحوال، الحط من أهمية إدماج منظور الجنس في السياسات الاقتصادية.

٣٠ - وأكد على أن عدم إشراك المرأة في تنمية أي بلد هو بمثابة الحد بدرجة كبيرة من قدرة هذا البلد على تحقيق أهدافه الإنسانية. ويجدر تبعا لذلك توفير التعليم والتدريب للمرأة على قدم المساواة مع الرجل وذلك من أجل تعزيز دورها في التنمية وتيسير المشاركة الفاعلة لجميع المواطنين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولهذا يتعين بذل جهود أكبر للسماح للبنات وللنساء باكتساب الكفاءات الضرورية للتكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية، ولتوفير التدريب العلمي والتقني لهن سيما في البلدان النامية. واستطرد قائلا إنه لا بد من إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرارات في جميع المجالات، ومن الاضطلاع بإصلاحات ترمي إلى مقاومة الحيف والتمييز خاصة في أماكن العمل. ويتعين إدماج منظور الجنس في جميع البرامج والسياسات الإنمائية وتشجيع المرأة على شغل مناصب قيادية، وتعزيز المؤسسات المكلفة بمتابعة وتقييم آثار برامج النهوض بالمرأة وتعجيل تنفيذ برنامج عمل بيجين. واختتم حديثه قائلا إنه يتعين أن تعزز هيئات الأمم المتحدة درجة الانسجام في أعمالها الموجهة للمرأة وينبغي توفير الدعم التقني للحكومات من أجل إدماج منظور الجنس في سياساتها.

٣١ - **السيد هيتس** (سلوفاكيا): قال إن العولمة تخلق توترات تهدد استقرار المجتمع. ويتعين لمعالجة ذلك أن تكون مصحوبة بالتقدم على الصعيد الاجتماعي. وأضاف أنه يتعين على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الأخص، أن تولي إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية اهتماما لتحول نظمها الاجتماعية. وعلى هذا الأساس اعتمدت سلوفاكيا منذ سنة ١٩٨٩، وبالأخص في سنة ١٩٩٣، جملة من التشريعات الرامية إلى إعادة تنظيم علاقات العمل وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي وحل مشاكل العمالة. وتكفل الدولة لكل مواطن الحق في دخل لائق بالإضافة إلى دفع تعويضات في حالة فقدان العمل.

٣٢ - وأوضح أن منطلقه هو المبدأ القائل إن الفقر المدقع، حتى إذا اقتصر على مناطق نائية، فإنه يهدد مستقبل جميع البلدان. إذ ليس هناك بلد بعيد أو قوي إلى حد يمكّنه من العيش في حالة استكفاء. لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يتجند لتحقيق التنمية المستدامة الموجهة أساسا نحو رفاه البشر. وسلوفاكيا مستعدة في هذا الصدد لدعم كل مقترح يرمي إلى استئصال الفقر. وحيث أن المشكلتين الأساسيتين لنهاية هذا القرن هما الفقر المدقع والبطالة، فإن من غير المقبول ألا توجد الإرادة السياسية الكفيلة بوضع حد لهما، علما بأن القيام بذلك أمر في المتناول من الناحية التقنية.

٣٣ - واختتم حديثه بالإعراب عن أسف سلوفاكيا لعدم تمكن المجتمع الدولي من الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في مؤتمرات القمة العالمية، رغم أن ذلك ضروري لإعادة توجيه أنشطة منظومة الأمم المتحدة نحو تحقيق تنمية بشرية أكثر استدامة. ويتعين بصفة خاصة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدور أكثر فعالية في هذا الاتجاه.

٣٤ - **السيدة هايزر** (المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): عرضت أنشطة الصندوق في مجال تحرير المرأة الاقتصادي والسياسي. وفيما يتعلق بتوفير الإمكانيات في المجال الاقتصادي، قالت إن الصندوق يشجع المرأة على أن تصبح عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية من أجل مقاومة الفقر الذي تعيش فيه وإعادة توجيه آليات السوق التي تتجاهل في أغلب الأحيان المشاكل التي تعترضها. والصندوق يعمل أيضا على التدخل في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من أجل ألا يكون للسياسات المعتمدة انعكاسات سلبية على سبل العيش المتاحة للمرأة، ومن أجل تعزيز قدرات المنظمات النسائية على الدفاع عن مصالحها، ومن أجل اعتماد خطط عمل تتيح للمرأة الاستفادة من عولمة المبادلات ومن التكنولوجيات الجديدة.

٣٥ - واستعرضت حصيلة البرامج والمبادرات التي قام بها الصندوق وقدم لها الدعم في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. من ذلك أن الصندوق نظم تظاهرات تتصل بالمرأة وبالتجارة العالمية، كما نفذ مشاريع ترمي إلى حث المرأة على إنشاء مشاريع صغيرة وإلى تسهيل حصولها على القروض.

٣٦ - وأضافت أنها ترى أن هناك ستة أساليب لتعزيز إدماج منظور الجنس بين هيئات الأمم المتحدة وبين المنظومة وشركائها، والحكومات والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني: وهي تتمثل في إنشاء فرق مواضيعية مشتركة بين المؤسسات تعنى بموضوع تحرر المرأة؛ وإعداد خطط عمل ومؤشرات للمساواة بين الجنسين وتحرر المرأة، ووضع آليات للتنسيق بين الجهات المانحة المتعددة، وإنشاء أفرقة استشارية دائمة تضم خبراء حكوميين، وخبراء تابعين للمنظمات غير الحكومية، والجمعيات النسائية، وخبراء جامعيين؛ وتعزيز قدرات موظفي الأمم المتحدة، والموظفين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية على تحليل آثار السياسات على الرجال والنساء وعلى إعداد برامج تأخذ مشاكل المرأة في الاعتبار؛ وتحسين ممارسة قيام جميع أعضاء أفرقة البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بمسؤولياتهم، بما في ذلك المنسقون المقيمون، حتى يقوموا بتصميم ودعم برامج تشجع تحرر المرأة والمساواة بين الجنسين. واستطردت قائلة إن الصندوق قرر في هذا الخصوص أن يرسل إلى الميدان عددا أكبر من المستشارين والمتخصصين في قضايا المرأة سيساعدون هيئات الأمم المتحدة على القيام على نحو أفضل بإدماج منظور الجنس في سياساتها وبرامجها.

٣٧ - **السيدة يو** (جمهورية كوريا): قالت إن الأهمية الاقتصادية لعمل المرأة لا تقدر حق قدرها. وإن الاستثمار في رأس المال البشري الذي تمثله هو دون ما تستحق، وإن هناك قيودا خطيرة على فرص المرأة في الحصول على الموارد الإنتاجية المتمثلة في الأرض والقروض والتكنولوجيا مما يحول دون مشاركتها بشكل كامل في الحياة الاقتصادية. وأضافت أن من الأهمية بمكان أن تأخذ البلدان في الاعتبار كون ٧٠ في المائة من فقراء البلدان النامية هم من النساء. وأردفت قائلة إنه لن يمكن النجاح في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ما لم تشارك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عملية التنمية. لذلك من الهام إدماج منظور الجنس في إعداد السياسات وخاصة السياسات الاقتصادية.

٣٨ - واستطردت قائلة إن جمهورية كوريا ترحب بتقرير الأمين العام A/52/345 ولكنها كانت تود أن يشير هذا التقرير إلى تدابير ملموسة يمكن أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة من أجل إدماج المرأة في عملية التنمية. وأضافت أن السلطات الكورية قد أعدت خطة خمسية ستسمح بمراعاة الأبعاد الخاصة بالمرأة في السياسات

الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فقد وضعت الحكومة الكورية بالفعل جملة من التدابير الرامية لكفالة التحرر الاقتصادي للمرأة من خلال توفير الحوافز للمؤسسات التي توظف نساء بعد انتهاء إجازة الأمومة. وذكرت أن الحكومة الكورية قد توصلت أيضا إلى وسائل عملية لمساعدة منظمات المشاريع الحرة بتخفيف ما تدفعه من ضرائب وبتخصيص حصص للمرأة عند توزيع الموارد، وباعتماد قانون لمساعدة المشاريع الحرة التي تديرها نساء. ومن شأن كل هذه التدابير أن تعزز دور المرأة الذي لا غنى عنه في الاقتصاد الكوري.

٣٩ - وأكدت على أن تنمية الموارد البشرية تمثل عنصرا أساسيا في سياسة التعاون من أجل التنمية التي تنتهجها الحكومة الكورية. وقد بادرت الحكومة الكورية منذ سنة ١٩٩٥ بتدريب ما يقارب ٢٠٠ ٣ شخصا قادمين من بلدان نامية كما ساهمت في إنشاء مراكز للتدريب المهني في عدة بلدان أفريقية. وقالت إن تنمية الموارد البشرية عنصر جوهري في تحقيق التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن تستثمر الحكومات مواردها البشرية إذا كانت تريد بالفعل الاستفادة من عولمة المبادلات ومن المنافسة الاقتصادية الدولية. وأضافت أنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، في إطار أنشطتها المبذولة من أجل التعاون الدولي والتنمية، بمساعدة البلدان بشكل أكبر على تعزيز وتنمية الموارد البشرية. وأوضحت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسم بنفس القدر من الأهمية في هذا الصدد. ومن الهام أيضا التشجيع على تنمية الموارد البشرية مع الحرص على المساواة بين الجنسين.

٤٠ - **السيد يوشينو** (اليابان): قال إنه يؤيد وضع إطار أولي للعمل على غرار ما أوصى به الأمين العام في تقريره A/52/345 ويأمل أن تتخذ الحكومات التدابير الضرورية من أجل إدماج منظور الجنس في سياساتها الاقتصادية. وأردف قائلا إنه يتعين على البلدان النامية، إذا كانت تريد بالفعل التغلب على مشاكلها، أن تتيح للمرأة إمكانية الاستغلال الكامل لجميع طاقاتها وذلك في جميع مراحل عملية التنمية. وأعرب عن أسفه لأن المرأة تمثل ٧٠ في المائة من السكان الأميين وهي أول ضحايا عدم المساواة.

٤١ - واسترسل قائلا إن من الهام، من أجل تحسين وضع المرأة، خوض العمل على مرحلتين: يتعين في المقام الأول وضع برامج موجهة مباشرة للمرأة وترمي بالخصوص إلى زيادة تعليم البنات، ومنح القروض الصغيرة لمنظمات المشاريع الحرة وتحسين النظام القضائي في اتجاه تعزيز مشاركة المرأة. ويتعين في المقام الثاني إدماج منظور الجنس في برامج التنمية منذ مرحلة الإعداد وحتى مرحلة التقييم، وذلك حتى يكون لها أثر إيجابي على المرأة. وهذا يعني إذن أن المرأة يجب أن تشارك في إعداد هذه البرامج وفي تنفيذها واستعراضها.

٤٢ - وأردف قائلا إن اليابان تمنح أولوية عالية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لدور المرأة في عملية التنمية. وقد دفعت اليابان منذ عام ١٩٩٥ ما يقارب ٥ ملايين دولار من التمويلات التي يسخرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك المرأة في التنمية من أجل مساعدة البلدان النامية على تحسين وضع المرأة والحد من أوجه اللامساواة بين الجنسين. وأضاف أن اليابان على اقتناع بأنه ينبغي على منظومة الأمم المتحدة أن تدمج منظور الجنس في كل أنشطتها التنفيذية وأنه ينبغي على الصناديق والبرامج أن تقدم الدعم التقني، في الميدان، للبلدان النامية. ويتعين أيضا وضع مؤشرات لمتابعة وضع المرأة في البلدان النامية ودراسته.

٤٣ - **السيد بريندرغست** (جامايكا): قال إن الموارد البشرية تؤدي دورا أساسيا في التنمية المستدامة ولذلك يجب الحرص على تلبية احتياجات الأفراد الأساسية ولا سيما تحسين ظروف معيشة الفئات الأقل مناعة بالتشديد على الصحة والتغذية والسكن، فضلا عن التعليم والتدريب. وتفترض تنمية الموارد البشرية توثيق ما بين القطاعات من روابط وبخاصة وضع السياق الاقتصادي الكلي في الاعتبار. وأعرب عن استيائه لهبوط مستوى المساعدة الإنمائية إلى مستويات ما قبل عام ١٩٩٠.

٤٤ - ووجه النظر إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يتسم تنفيذه بأهمية حاسمة في تنمية الموارد البشرية. وأضاف أنه ينبغي عدم الاكتفاء بتحسين تعليم المرأة وصحتها بل ينبغي أيضا إتاحة الفرصة لها للمشاركة بصورة نشطة في خلق الموارد وزيادة الإنتاجية واتخاذ القرارات.

٤٥ - واستطرد قائلا إن إمكانيات جامايكا وبلدان البحر الكاريبي الأخرى قليلة، لكن هذه البلدان تعلم أنه ينبغي عليها تلبية احتياجات شعوبها وتنمية مواردها البشرية إذا كانت لا تريد تعريض تنميتها للخطر. وهي بالتالي تحشد مواردها البشرية والطبيعية معا وتحاول استغلال قدراتها إلى أقصى حد ممكن ولتحقيق ذلك فتحت هذه البلدان مؤسسات جامعية وأنشأت هيئات بحوث إقليمية.

٤٦ - ومضى قائلا إن بلدان الجماعة الكاريبية تعهدت بالعمل على ازدهار جميع أفرادها دونما اعتبار للجنس، وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة، وحماية البيئة وتشجيع البحث العلمي، وتحسين قدرة صناعاتها على المنافسة.

٤٧ - واختتم حديثه قائلا إنه من الأهمية بمكان أن تتاح لجميع الأفراد نفس الإمكانات لاستغلال قدراتهم. والشيء نفسه ينطبق على البلدان: فيجب أن تكون الدول الصغيرة ممثلة على نحو ملائم داخل الهيئات المختصة في المجال الاجتماعي.

٤٨ - **السيد الكوهيني** (برنامج الأغذية العالمي): قال إن ولاية منظمته تشمل القضاء على الجوع والفقر. وأضاف أن الإحصاءات الموزعة حسب الجنس تبين جيدا ما لهذه الظواهر من آثار غير متناسبة على المرأة على الرغم من أن المرأة هي التي تنتج الجزء الأكبر من المواد الغذائية وهي التي تهتم في المقام الأول بالتغذية داخل الأسر المعيشية. ومضى قائلا إن برنامج الأغذية العالمي يعتبر الاستقلال الذاتي للمرأة أساسيا للتنمية ولا سيما لتحقيق الأمن الغذائي، كما أنه يحث المرأة على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في التغيير الاجتماعي والتنمية من خلال اضطلاعها بمسؤولية إدارة المعونة الغذائية وتوزيعها. فبرامج العمل التي اعتمدها برنامج الأغذية العالمي تهدف إلى كفالة المساواة بين الجنسين وإلى منح المرأة مكانة أكبر فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالمعونة الغذائية على المستوى المحلي. ولقد دعا برنامج الأغذية العالمي شركاءه من منظمات غير حكومية وحكومات إلى اتباع نفس النهج، وستصبح النتائج ملموسة.

٤٩ - واستطرد قائلا إن الاستثمارات المخصصة لمحو أمية المرأة هي أيضا وسيلة ممتازة لمساعدة الأسر على مواجهة الظروف الصعبة، حيث لوحظ أن ارتفاع مستوى محو الأمية لدى المرأة يواكبه تحسن في الصحة والحالة الغذائية، وانخفاض في معدلات التوالد، ومشاركة أكبر للمرأة في الحياة الاقتصادية وفي الإنتاج. وتتعلق

مشروعات برنامج الأغذية العالمي أيضا بالتدريب المهني وتسعى إلى توفير وسائل النجاح للمرأة وحرصا على الشفافية، تتضمن مشروعات برنامج الأغذية العالمي بيانات موزعة حسب الجنسين تبين النصيب من الموارد المقدم مباشرة للمرأة وكيفية رصد التقدم في المستقبل. واستطرد قائلا إن جميع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي أجرت دراسات حول التباينات وإنها تعمل على إزالتها باستخدام وسائل ابتكارية لا سيما في أمريكا اللاتينية. ولما كانت النساء والأطفال أول من يعاني في حالة نقص المحاصيل أو حدوث اضطرابات يرى برنامج الأغذية العالمي أنهم يجب أن يكونوا أول المستفيدين من المعونة الغذائية.

٥٠ - **السيدة بهارا** (نيبال): قالت إن الاستثمار في تعليم المرأة وتدريبها يسهم في تنمية البلد حيث إن المرأة تشكل نصف الموارد البشرية وإنها تستطيع أن تكون إذا ما أتيحت لها الفرصة على نفس مستوى الرجل على الصعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ورحبت بإسهام منظومة الأمم المتحدة في قضايا المرأة، لا سيما من خلال تنظيم المؤتمرات الدولية (في مكسيكو ونيروبي وبيجين) ومراعاة المنظمة لبعد نسائي بحت في السياسة الاقتصادية (A/52/345). وأضافت أن تهيئة البيئة المواتية التي تتيح للمرأة الاضطلاع بدور أكثر أهمية في التنمية البشرية المستدامة ستخدم على المدى البعيد السلام والديمقراطية وحسن تسيير الشؤون العامة.

٥١ - ومضت قائلة إن نيبال تدرك تماما ضرورة إدماج المرأة في التنمية الوطنية على الصعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإنها نظمت خطتها الخمسية التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠٢) حول ثلاثة موضوعات هي: إدماج المرأة في التنمية والقضاء على عدم المساواة وتيسير وصول المرأة إلى التعليم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال. وأضافت أنه سيجري إنشاء آلية فعالة لضمان تنسيق مختلف الأنشطة المنفذة من أجل المرأة. وأردفت قائلة إن نيبال أنشأت وزارة للمرأة والمعونة الاجتماعية واعتمدت عدة تدابير أعدت خصيصا لتحسين مشاركة المرأة وهي: بدء برامج للتعليم العام والتعليم التقني، والتعيين الإلزامي للمعلمات في المدارس الابتدائية والثانوية، وإعداد برامج لصحة الأم والتلقيح وتنظيم الأسرة والتثقيف في مجال السكان. وأنهت حديثها قائلة إنه يجب على المرأة أن تزيد من مشاركتها في الإدارة وفي اتخاذ القرارات وإلا ظلت المساواة بين الرجال والمرأة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة حبرا على ورق.

٥٢ - **السيد مور** (إسرائيل): قال إن من بين الأشخاص الذين يعيشون في حالة بؤس، البالغ عددهم ٨٠٠ مليون نسمة، ويتوقع أن يرتفع إلى ما يزيد على ٩٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠، يوجد عدد كبير نسبيا من النساء وإن أكثر الأسر المعيشية فقرا هي التي تعيلها المرأة. ومع ذلك فإن المرأة هي التي تنتج أكثر من نصف المواد الغذائية في بعض البلدان النامية، وتشكل ربع اليد العاملة في مجال الصناعة، وثلثها في قطاع الخدمات. وأضاف أن إشراك المرأة في التنمية لا ينبع فقط من الحرص على العدالة الاجتماعية، وإنما يعد أيضا إسهاما في مكافحة الفقر وفي التنمية المستدامة. وما زالت المرأة تواجه عقبات عدة، لا سيما عدم كفاية الاستثمارات في قطاعي التعليم والصحة، ومحدودية فرص وصولها إلى الخدمات ووسائل الإنتاج، فضلا عن المعوقات القانونية. ومن الضروري معالجة هذا الوضع وتشجيع المرأة على استغلال كافة قدراتها في المجتمع على الصعيدين الاقتصادي والسياسي على حد سواء.

٥٣ - وأضاف أن حالة المرأة في إسرائيل تعكس ثراء التنوع البشري، فبعض النساء يشغلن وظائف يضطلعن فيها بالمسؤولية، ويكتفي البعض الآخر بالمكان التقليدي للمرأة في المنزل. ومضى قائلا إن استقلال المرأة اقتصاديا وإنشاءها للمشاريع الصغيرة يشكلان حلا جزئيا لمشاكل الفقر والبطالة. واستطرد قائلا إنه توجد شبكة واسعة من المنظمات النسائية على الصعيد الوطني، وإن صوت المرأة مسموع حتى على أعلى المستويات.

٥٤ - وأنهى حديثه قائلا إنه ينبغي غداة انعقاد مؤتمر بيجين بحث التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لخفض التمييز وزيادة المساواة في أماكن العمل، وكذلك في مجالات التعليم والصحة والقانون، وفي الحياة بصفة عامة.

٥٥ - **السيدة غاليندو** (كولومبيا): قالت إنه على الرغم من الإعلانات والقرارات الكثيرة المخصصة لمكانة المرأة في التنمية، فإن المرأة تقع ضحية للتمييز الدائم، لا سيما فيما يتعلق بفرص الحصول على التعليم والأرض ورأس المال والتكنولوجيا وممارسة النشاط المنتج، ويمنعهن هذا التمييز من الإفادة من عمليات التنمية. وأضافت أن قرارات الجمعية العامة المتخذة في التسعينات تتناول الجانب الإنساني من التنمية وإدماج منظور نسائي في السياسات. ولعولمة الاقتصاد ولبرامج التكييف الهيكلي آثار سلبية على المرأة أكثر مما على الرجل. وأولها أن المرأة مهددة بأن تصير ضحية للفقر. لا سيما المرأة التي تعيل الأسرة، والتي لا تتقاضى إلا راتبا واحدا غالبا ما يكون أقل من راتب الرجل، والتي تشغل مناصب تحتاج إلى مستويات منخفضة من المهارات. ومن ناحية أخرى، كثيرا ما تضطر المرأة إلى العمل في القطاع غير المنظم وفي ظل ظروف سيئة. وأخيرا، تشارك المرأة في النهاية أكثر من ذي قبل في سوق العمل وفي التنمية بوجه عام، لكن ذلك يحدث في إطار هياكل غير عادلة. وينبغي إذن تحسين حالة المرأة، والحرص على توزيع الثروات على نحو أفضل، وعلى خلق الوظائف الجديدة. ورفع نوعية التعليم.

٥٦ - **السيد أندجابا** (ناميبيا): قال متحدثا بالنيابة عن مجتمع تنمية الجنوب الأفريقي، إن بلدان مجتمع تنمية الجنوب الأفريقي مقتنعة بأن مراعاة منظور نسائي بحت ستتيح زيادة التنمية في المنطقة. وأضاف أن أوجه اللامساواة بين الرجل والمرأة ما زالت قائمة في مجالات الحقوق، وتوزيع السلطات واتخاذ القرارات، وفرص الوصول إلى وسائل الإنتاج، والتعليم، والصحة. ومن الضروري ضمان مشاركة المرأة في التنمية مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل. وبالتالي فإن بلدان مجتمع تنمية الجنوب الأفريقي عاقدة العزم على تعديل كافة النصوص التشريعية التي هي مصدر للتمييز ضد المرأة، وعلى تحسين فرص الوصول إلى تعليم جيد، والقضاء على الأفكار الجامدة المميزة بين الجنسين، وتيسير الحصول على الخدمات الصحية، لا سيما فيما يتعلق بالإنجاب. وينبغي إيجاد وسائل فعالة تجعل المرأة مستقلة ذاتيا وتجعل منها شريكا ذا أهمية مساوية للرجل في التنمية، ويجب لذلك القضاء على العوائق المتمثلة في الجوع، والفقر، والأمية، ومشاكل الصحة والمسكن. وأخيرا فإن تعليم المرأة والفتاة وتدريبهما أمران لا بد منهما.

٥٧ - ومضى قائلا إن مسألة لها مثل هذه الأهمية تتطلب اتباع نهج متوازن، ولا يكفيها تقديم تقرير واحد كل عامين، وتقترح بلدان مجتمع تنمية الجنوب الأفريقي ألا يُركز التقرير إلا على بعض الجوانب القليلة مثل "تعليم

المرأة وتدريبها في سياق العولمة" على سبيل المثال، بغية تيسير بحث المسألة. وأنهى حديثه معربا عن أمل مجتمع تنمية الجنوب الأفريقي في اتخاذ اللجنة قرارا عمليا.

٥٨ - **السيدة فهمي** (مصر): قالت إن بلدها يولي أهمية كبيرة لتنمية المرأة، وإنه رصد لها ١,٢ بليون دولار في ميزانيته الخمسية الأخيرة، وإنه يختصها بمكانة أساسية في الخطة الخمسية القادمة (١٩٩٧-٢٠٠١) باعتبار أن تنمية المرأة يجب أن تجري في إطار تنمية المجتمع بوجه عام.

٥٩ - وقالت المتكلمة تعليقا على تقرير الأمين العام A/52/345 المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٤/٥٠ إن التقرير لا يهتم إلا بجانب واحد فقط من القرار، وهو إدماج منظور نسائي في وضع السياسات الاقتصادية، وإنه يتحاشى جميع النقاط الأخرى لا سيما التعاون الدولي أو التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التي دعت إليها الجمعية العامة. ومضت قائلة إن التقرير لا يورد أي مثال إلا فيما يتعلق بتحليل الميزانيات الوطنية (الفرع باء)، ولا يذكر إلا بلدين هما استراليا وجنوب أفريقيا. كما أن التقرير يجري في الجزء الثالث منه تحليلا متسرعا لآثار سياسات تحرير التجارة، دونما ربط بين تخفيض العمل النسائي، مثلا، والبيئة الاقتصادية الدولية. وأضافت أن التقرير لا يورد كذلك تفاصيل عن طريقة إشراك المرأة في جهود التنمية، أو توجيهات فيما يتعلق بمكافحة الفقر.

٦٠ - واستطردت قائلة إن مصر مقتنعة بضرورة تحسين مركز المرأة، لا سيما عن طريق التدريب والمساعدة التقنية. وأضافت أن مصر تأمل في أن تؤكد قرارات اللجنة الثانية بشأن التعاون الدولي في مجال التنمية وقراراتها بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على ضرورة إشراك المرأة إشراكا فعليا في عملية التنمية. وأنهت حديثها قائلة إن مصر تطلب إذن إلى الأمانة العامة أن تعرض على الدول الأعضاء في خلال عامين تقريرا يورد الأسباب التي أدت إلى عدم بحث إشراك المرأة إلا بهذه الصورة السطحية: حيث إن الحديث لا يجري إلا عن تحسين القدرة النسائية، ولا يتطرق إطلاقا إلى المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تنعكس على التنمية وعلى الفوائد التي بوسع المرأة، أو حتى الرجل، تجنيها من التنمية.

٦١ - **السيدة بن يدر** (تونس): قالت إن تقرير الأمين العام (A/52/345) يجري تحليلا قيما في مجمله للتدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الوطني، لا سيما السياسات الاقتصادية التي لها بُعد نسائي بحت لكنه يغفل دور الجهات المانحة المتعددة الأطراف. وقالت إنه ينبغي أن يسد تقرير الأمين العام القادم هذه الثغرة.

٦٢ - واسترسلت قائلة إن ضرورة إدماج أسلوب يهتم بالمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتنفيذ برامج التنمية أمر أكده منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة. وأضافت أن تونس تحيي الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد، وخصوصا اهتمامها المتزايد بمركز المرأة لا سيما في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأردفت قائلة إن المجتمع الدولي خصص في كبرى المؤتمرات الدولية الأخيرة جزءا كبيرا من توصياته وقراراته ومقرراته لمشاكل المرأة بجميع جوانبها. وأضافت أن تونس تولي اهتماما خاصا لمشاركة المرأة في التنمية، وبالتالي فإن تنفيذ منهاج عمل بيجين يُعد ذا أولوية بالنسبة لها.

٦٣ - ومضت قائلة إن حرص تونس على الالتحاق دونما رجعة بركب التنمية المتكاملة والمستدامة يجعلها تبحث قبل كل شيء عن تحقيق تكافؤ الفرص، حتى تترسخ بحق المساواة أمام القانون في الحياة اليومية للمرأة والمجتمع. وقد جرى التأكيد من جديد على حق جميع النساء في العمل بوصفه حقا أساسيا. كما أن قانون العمل يكرس صراحة مبدأ عدم التمييز في العمل بين الرجل والمرأة. وأضافت أن الدولة تضطلع بعمل لصالح المرأة في القطاعات الحيوية المتمثلة في التعليم والصحة وتنظيم الأسرة. فقد جرى إصلاح للتعليم يهدف في المقام الأول إلى إعداد الشباب لنبذ أي تمييز أو تفرقة على أساس الجنس. كما أن العمل في مجال تنظيم الأسرة الذي يندرج ضمن برامج الرعاية الصحية الأولية أتاح لتونس التمتع بأقل معدلات النمو السكاني ارتفاعا في أفريقيا. وتهدف السياسة المتبعة إلى توفير التوازن والصحة البدنية والنفسية للمرأة فضلا عن تنمية دورها داخل الأسرة. وقد أحدثت هذه السياسة النشطة لصالح المرأة تغيرا نوعيا في إسهامات المرأة الاقتصادية في تنمية البلد. وتبين الأرقام المنشورة مؤخرا تنامي مشاركة المرأة كما وكيفا في الحياة الاقتصادية (الزراعة؛ والصناعة التي يتعدى وجودها فيها نسبة الـ ٤٠ في المائة من العاملين) وفي الإدارة أيضا (٢٥ في المائة) والحياة العامة (١٦ في المائة في المجالس المحلية من النساء)؛ كما أن عدد النساء في ازدياد كبير أيضا في القضاء حيث كانت المرأة غير متواجدة فيه تقريبا قبل ربع قرن.

٦٤ - واستطردت قائلة إنه يجب تعزيز الجهود الوطنية لبلوغ الأهداف المحددة في خطط عمل كبرى المؤتمرات الدولية. لكن يجب مؤازرة الجهد الوطني من خلال الدعم الدولي المناسب، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٤/٥٠. وأشارت بعد ذلك إلى الجوانب الأساسية لهذا القرار، وحثت، بهذه المناسبة، المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية ومصارف التنمية الإقليمية على تنفيذ سياسات تدعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل النهوض بالمرأة. ورحبت بالعمل الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي الحريص جدا على تذليل الفوارق بين الجنسين، كما رحبت بالعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيل تحسين فرص المرأة في الحصول على القروض والموارد، وأشارت كذلك إلى العمل المفيد الذي تضطلع به منظمة اليونسكو.

٦٥ - **السيد الهيتي** (العراق): لاحظ أن التقريرين اللذين تبحثهما اللجنة (A/52/300 و A/52/345) يتناولان أساسا الجهود المبذولة على المستوى الاقتصادي الجزئي، ويغفلان إلى حد كبير الجوانب الاقتصادية الكلية، وهذا يعني أنه يفترض أن تغيير الهياكل الاجتماعية، ولا سيما التقاليد الدينية يكفي لتحسين مركز المرأة. ويعني ذلك أيضا الوقوع بشكل خطير في إساءة تقدير كل من العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الخارجية التي تؤثر عليها. وتتمثل هذه العوامل الخارجية بصفة خاصة في عدم وجود تعاون حقيقي بين الشمال والجنوب، ووجود تدابير قسرية اتخذت ظلما ضد بعض البلدان، مثل الجزاءات الاقتصادية التي يتمثل أثرها في تدهور الحالة الاقتصادية الداخلية على نحو خطير. ولا مفر من أن يؤدي هذا التدهور إلى خفض مستوى معيشة المرأة حيث إنها عنصر فاعل من عناصر الأسرة.

٦٦ - وفيما يتعلق بالعراق بصفة خاصة، قال إن مركز المرأة يخضع لآثار تدهور الحالة الاقتصادية العامة الناتجة عن فرض جزاءات لا مبرر لها. وتوجد حالات شبيهة في بلدان أخرى مثل الجماهيرية العربية الليبية وكوبا، اللتين تتعرضان لآثار الجزاءات المفروضة عليهما، بل وتجدر الإشارة كذلك في هذا الصدد إلى الأزمة الحادة التي تمكنت من منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وأضاف أن هذه الحالات المعقدة الناجمة عن الجزاءات

تدعوه إلى أن يطلب إلى الأمانة العامة أن تدرج في المستقبل في التقارير المعنية بمركز المرأة تحليلا للعوامل الدولية التي يمكنها النيل من الإمكانات الوطنية في مجال النهوض بالمرأة.

٦٧ - **السيد الملا** (الكويت): أشار، ممارسة لحق الرد، إلى أنه يجب على العراق تطبيق قرارات مجلس الأمن التي تخصه تطبيقا كاملا، لا سيما تسليم المواطنين الكويتيين الذين أخذوا بالقوة إلى العراق، وإعادة الممتلكات التي سلبت من الكويت. وأضاف أن الامتثال لكافة أحكام قرارات مجلس الأمن من شأنه أن يمكن العراق من أن يحسن تدريجيا حالته الاقتصادية، ولا سيما مصير العراقيات.

٦٨ - **السيد الهيتي** (العراق): تساءل، ممارسا حق الرد، عن السبب في أخذ ممثل الكويت الكلمة حيث أنه لم يذكر هذا البلد.

٦٩ - **السيد الملا** (الكويت): أكد من جديد مناسبة رده وأشار إلى المطلبين المقدمين من بلده واللذين يتفقان مع ما يطالب به المجتمع الدولي، وهما عودة المواطنين الكويتيين المختطفين من بلادهم والمحتجزين في العراق، وإعادة الممتلكات التي أخذت من الكويت.

مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(ب) الأعمال التجارية والتنمية

عرض مشروع القرار (A/C.2/52/L.13)

٧٠ - **السيد وينيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): عرض مشروع القرار A/C.2/52/L.13 المعنون "الأعمال التجارية والتنمية" الذي يتمثل جوهره في توجيه عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في التنمية المستدامة. وقال إن ديباجة مشروع القرار موجزة عن قصد وفقا للمبادئ التوجيهية الجديدة. وأضاف أن مشروع القرار يتناول أيضا مسألتي الفساد والرشوة، وأن هذين الموضوعين لا يزالان يحتاجان إلى كثير من العمل حيث لا يوجد بعد توافق في الآراء بشأنهما. وبالتالي فلا يزال عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد مناسبا ومفيدا. وقال إن مشروع القرار يتطرق إلى عدة موضوعات أخرى لا سيما القطاع غير الرسمي، والائتمانات الصغيرة، ومبادرة الشركاء من أجل التنمية التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. واقترح اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء ودعا بلدانا أخرى إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

- - - - -